المعنى في التراكيب العدولية
بين نظرية النحو العربي واللسانيات الحديثة

د/ أحمد عبدالله محمد النشمي

أستاذ اللسانيات المساعد، كلية الآداب، جامعة ذمار

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تناول المعنى في التراكيب العدولية بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، وفكرة هذا الموضوع انطلقت من خلال طرح ثلاثة أسئلة هي:

1) ما التراكيب الإلزامية في النحو العربي واللسانيات الحديثة؟ ومن يحكم بإلزاميتها؟ وهل هي فعلاً إلزامية؟
2) ما التراكيب المتاحة في النحو العربي و اللسانيات الحديثة؟ وهل هي متاحة بالفعل إذا أخذنا بالاعتبار المعنى والمتحدث والمخاطب وبقية الظروف الداخلية والخارجية؟
3) هل ما دون التراكيب الإلزامية والمتاحة تعد فضلات؟ وإذا كانت فضلات فلماذا لا نحذفها؟

حاول الباحث في هذا البحث أن يجيب عن الأسئلة المطروحة بحيادية وموضوعية، وأن يتحرى الدقة قدر المستطاع، وقد استعان الباحث بأكثر من منهج من مناهج البحث اللغوي واللسانيات الحديثة بغية الوصول إلى الحقيقة، وكان مجبراً بأن يستعمل تلك المناهج بحكم طبيعة الموضوع، وقد توصل الباحث في هذا الموضوع إلى عدد من النتائج، أهمها:

1) التركيب الإلزامي في الجملة العربية مبني على قاعدة أساسية مركبة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهما عمدة الكلام.
2) التركيب المتاح هو مساحة تعبيرية عن المعنى، ولا يعني هذا خروجه على القاعدة النحوية.
3) يتحكم المعنى في التعبيرين الإلزامي والمتاح كما يتحكم في الفضلة.
4) لا تعني الفضلة في الجملة العربية أنه يجوز الاستغناء عنها متى ما شئنا بل قد يتمحور المعنى حولها بل يكون مرتكزاً عليها.

5) إن اللسانيات الحديثة على اختلاف مناهجها من بنيوية ووصفية وتحويلية، وغيرها سيطرت عليها أفكار ونظريات هي خاصة بها، قد لا تتواءم مع طبيعة اللغة العربية ومنطقها. ولكن لا يمنع الاستفادة منها إن أمكن.

المقدمة:

إن ما يميز اللغة العربية على غيرها من اللغات هي أنها لغة حية، تأخذ وتعطي مع اللغات بحسب حاجاتها، وبما يتناسب مع طبيعتها، ومن هنا فهي لغة مرنة ولكن مرونتها بحسب الإطار العام لها، بمعنى آخر إذا أخذت أخذت بمعايير، وإذا أعطت فبحسب احتياج اللغات الأخرى لهذا العطاء، وبحسب معايير تلك اللغات الآخذة...، وهذا البحث الذي يحمل عنواناً:

(المعنى في التراكيب العدولية بين نظرية النحو العربي واللسانيات الحديثة)

يسلط الضوء على مسألة التركيبين الإلزامي والمتاح في الجملة العربية واللسانيات الحديثة وفق علم الدلالة، وبناء على الفكرة السابقة يطرق الباحث العديد من الأسئلة منها:

1) ما التراكيب الإلزامية في النحو العربي واللسانيات الحديثة؟ ومن يحكم بإلزاميتها؟ وهل هي فعلاً إلزامية؟
2) ما التراكيب المتاحة في النحو العربي و اللسانيات الحديثة؟ وهل هي متاحة بالفعل إذا أخذت بالاعتبار المعنى والمتحدث والمخاطب وبقية الظروف الداخلية والخارجية؟
3) هل ما دون التراكيب الإلزامية والمتاحة تعد فضلات؟، وإذا كانت فضلات فلماذا لا نحذفها؟

وبما أن الموضوع كبير فإن الباحث سوف يقتصر على ذكر أمثلة فقط، ويحاول معالجتها وفق الإجابة على الأسئلة المطروحة..

والحقيقة أن القدامى درسوا الجملة، والمحدثون كذلك درسوها متأثرين أو غير متأثرين بالأفكار اللسانية الحديثة على اختلاف منطلقاتها من (بنيوية ووصفية وتحويلية ووظيفية)، والهدف الإفادة من هذه الأفكار في وصف الجملة العربية ودراستها، ومحاولة الاستفادة من هذه النظريات الحديثة بقدر المستطاع، وبما تستدعيه الحاجة ويتناسب مع طبيعة اللغة، فاللغة العربية موضوع مفتوح منذ نشأتها وحتى العصر الحديث، فالكل يدلو بدلوه، وتبقى اللغة هي اللغة ذلك الموضوع المفتوح.

المبحث الأول: التراكيب الإلزامية في النحو العربي واللسانيات الحديثة:-

أولى النحويون الأوائل والمحدثون الجملة العربية اهتماماً خاصاً فدرسوها من جميع جوانبها بنية

ودلالة، تقديماً وتأخيراً، ذكراً وحذفاً، تعريفاً وتنكيراً، إيجازاً وإطناباً، ... إلى غيرها من المباحث.

فالجملة العربية عند النحويين تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، فالمسند إليه هو المتحدث عنه[1]، ولا يكون إلا اسما، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلاً أو اسماً، وهذان الركنان هما عمدة الكلام. والحذف لا يكون في العمدة ولا في الفضلة إلا بالقرائن، فإن العمدة تحذف جوازاً ووجوباً، وذلك كحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً، وحذف عامل المفعول المطلق جوازاً ووجوباً، وحذف عامل الإغراء والتحذير جوازاً ووجوباً، وهذه كلها عمد. فالتركيب الإلزامي في الجملة العربية يأتي بصورتين:

فعل مع اسم أو اسم مع اسم؛ بمعنى آخر فعل وفاعل أو نائب فاعل أو مبتدأ وخبر؛ فنقول:

- جاء محمد. محمد جاء.

وما عدا هذين التركيبين الإلزاميين تأتي التعابير المتاحة حسب ما يقتضيه المعنى والمقام.

وإذا عدنا إلى المثالين السابقين:

- جاء محمد. محمد جاء.

نجد المعنى في المثال الأول يتحدث عن المجيء وهو حدث مقترن بزمن ماض، بينما المثال الثاني يتحدث عن محمد وهو ذات.

وهذان التركيبان الأول يدل على التحول والتجدد لأن صدر الجملة فعل، بينما في التركيب الثاني يتحدث عن الاسم وهو ذات يدل على الثبات لأن صدر الجملة اسم.

إن التركيب الإلزامي في الجملة العربية مبني على الثوابت المنطلقة من القواعد اللغوية الثابتة، فالأصل في الجملة الفعلية أن تبدأ بفعل ثم يأتي الفاعل، وهذا هو التعبير الإلزامي، ولا يأتي العكس إلا في التعبير المتاح، ولكن المطلوب منا أن نسأل: لماذا جاء العكس؟

كذلك في الجملة الاسمية الأصل فيها أن يأتي المبتدأ (الاسم) متقدماً والخبر متأخراً. وهذا هو التعبير الإلزامي، فإذا تقدم الخبر – وهو تعبير متاح – من حقنا أن نسأل عن سبب تقديمه، لكن القضية مبنية على التحكُّم في المعنى في التعبيرين الإلزامي والمتاح، ومن هنا يبقى التأليف الطبيعي في الجملة العربية:

- اجتهد محمد. محمد مجتهد.

هذا هو التعبير الإلزامي في صورتي الجملة، وإذا حدث العكس كأن نقول:

- محمد اجتهد. مجتهد محمد.

يتحول التعبير من تعبير إلزامي إلى تعبير متاح، ولكن المعنى هو الذي حول التعبيرين إلى هاتين الصورتين.

(وتمثل علاقة الإسناد ونظرية العامل محورين مهمين في معرفة بنية الجملة العربية ؛ لأن أولهما مكون والآخر ضابط للمكونات)[2].

ولا بد من وجود طرفي الجملة لفظاً أو تقديراً، لأنهما من اللوازم التي لا يستغنى عنهما، ولأن المعنى قائم عليهما. واللغات متشابهة على مستوى المكون الأساسي ومختلفة ومتنوعة في البنية السطحية[3]، كما نبه على ذلك التحويليون، فالمكون الأساسي أهم مكون، فهو تنظيمي لأنه يمنح معاني نحوية منسقة، وتوليدي لأنه ينتج عدداً غير محدود من الجمل النحوية، وقد ا ستفاد الوظيفيون من التحويليين، إذ تشتق الجملة - عندهم - بواسطة ثلاث بنيات هي الحملية والوظيفية والمكونية.

ومن هنا فالجملة العربية جملة مطلقة ما لم تقيد بقرينة، فنقول مثلاً :

(1) الجو بارد. (2) علي ضاحك. (3) محمد عالم. (4) دخل حميد الفندق.

هذه جمل كلها مطلقة، وقد تأتي قيود تحولها إلى جمل مقيدة، فنقول مثلاً :

- كان الجو بارداً. رأيت علياً ضاحكاً. حسبت محمداً عالماً. دخل حميد الفندق صباحاً.

وفائدة القيود أنها تجعل المعنى أكثر تخصيصاً ؛ فالجملة الأولى قيدت بالزمن الماضي المفهوم من (كان)، والجملة الثانية قيدت بالرؤية – رؤية علي وهو ضاحك- أي زمن الرؤية، والجملة الثالثة قيدت بالزعم الناتج من استخدام الفعل (حسب)، والجملة الرابعة قيدت بالزمن صباحاً.

وتتنوع المقيدات في اللغة العربية وتتشكل في صور مختلفة، وتحمل معان مختلفة كذلك، كما أن الجملة العربية بناءً على كونها بسيطة أو مركبة يتضح العدول فيها من المعنى البسيط إلى المعنى المركب ؛ فمثلاً نقول :

- محمد صادق. ونقول : - علي أبوه كريم.

فالجملة الأولى بسيطة - وأقصد بالبساطة هنا السهولة وليس الوسنع- بينما الجملة الثانية مركبة.

وإذا انتقلنا إلى النصف الآخر من الفكرة الرئيسة لهذا المبحث وهي :

هل هناك تراكيب إلزامية في المناهج اللسانية الحديثة؟

والحقيقة أن المناهج اللسانية الحديثة اختلفت منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية بحسب رؤية كل منهج.

فالمنهج البنيوي الوصفي: [4] يهتم بالمادة اللغوية فقط جاعلاً من الدرس اللساني مجموعة من الخطوات التحليلية لوصف التراكيب اللغوية، ولم يحفل بطرائق التوليد اللغوي، كما أنه يبدي اهتماماً ضعيفاً بوظائف المكونات داخل الجملة أي أنهم لم يعتمدوا على المعنى وركزوا على البنية السطحية للغة ودراسة العناصر المحسوسة الموجودة في تراكيب النص، ولا علاقة لهم بأي عنصر خارج النص أو أي عوامل أخرى. فميدان الباحث اللغوي دراسة التصرف الكلامي لا غير.

أما المنهج التحويلي التوليدي[5]: فيصف الظاهرة اللغوية دلالياً، وذلك من خلال رد البنية السطحية إلى بنية عميقة دون أي اعتبار للبعد الخارجي المتمثل في موقف المتكلم والمخاطب أو الظروف الكلامية الأخرى.

فأصحاب هذا المنهج لم يوجهوا الاهتمام الكافي إلى أثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، كما أنهم جعلوا النحو عملية آلية تتولد التراكيب بواسطة قواعد تحويلية ولم يفسروا أو يبرروا حدوث هذه التحولات أو الحركة التداولية، فمثلاً نقول:

1. دَخَلَ محمدٌ القاعةَ. دخلَ القاعةَ محمدٌ. محمدٌ دخلَ القاعةَ. القاعةَ دخلَها محمدٌ. القاعةَ محمدٌ دخلَها.

التحويليون ينظرون إلى التراكيب في الجمل الأربع ابتداءً من الثانية حتى الخامسة على أنها متفرعة من الجملة الأولى، وأن المتكلم أنتجها وولدها من البنية العميقة في الجملة الأولى إلى بنية سطحية فهي عندهم تراكيب مفردة.

إن علماءنا القدامى والمحدثين في تراكيبهم العدولية انطلقوا من المقام، وقصد المتكلم، وحال المخاطب، والبيئة زماناً ومكاناً،...، ولم يغفلوا القضايا الخاصة بدلالات التراكيب من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وذكر وحذف، وإيجاز وإطناب و... إلى غيرها.

إن إدراك أبعاد اللغة الداخلية والخارجية مطلب ضروري لمعرفة إعجاز القرآن الكريم والوقوف على أسراره، وهذا هو الفارق الرئيس بين التراكيب العدولية في النحو العربي واللسانيات الحديثة.

أما المنهج الوظيفي[6]: فهو منهج يقف على وظائف المكونات في الجملة مستفيداً من البعد التداولي في اللغة، فهو منهج يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية والعناصر الأخرى كالمقام من جانب آخر.

ومثال ذلك إذا عدنا إلى الجمل السابقة:

- دخلَ محمدٌ القاعةَ. دخلَ القاعةَ محمدٌ. محمدٌ دخلَ القاعةَ. القاعةَ دخلَها محمدٌ. القاعةَ محمدٌ خلَها. محمدٌ القاعةَ دخلَها.

فهذه التراكيب مختلفة عند الوظيفيين، وهي تؤدي دلالات مختلفة، فكلها تراكيب متاحة لكنها ليست مترادفة، وإنما هي مرتبطة بالظروف الخارجية.

فالجملة الأولى هي الأساس في التركيب الطبيعي، الفعل أولاً، ثم الفاعل ثانياً، ثم المفعول به ثالثاً، والجملة الثانية يتوسط فيها المفعول بين الفعل والفاعل، وأن هذا الموقع الذي يحتله المفعول به يمثل وظيفة المحور؛ وهي وظيفة تداولية القصد منها العناية والاهتمام بالمفعول به، أو بمعنى آخر تحكّم المعنى.

ويعد المنظور الوظيفي للجملة من أبرز توجهات هذه المدرسة، وتتكون الجملة من قسمين هما: المسند والمسند إليه، ويتقدم المسند -غالباً- على المسند إليه، وهذا هو الأصل – وهو التعبير الإلزامي- ويتغير هذا النسق بقصد العناية والاهتمام، أو بهدف التركيز على عنصر معين بالتقديم و التأخير في عناصر الجملة.

إن مفهوم المسند والمسند إليه عند الوظيفيين يختلف عن مفهومهما في النحو العربي.

فالمسند: ما كان معلوماً لدى السامع في مقام تواصلي.

والمسند إليه: ما يضيفه المتكلم من معلومات جديدة تسهم في تنامي الخبر.

فإذا قلنا:

(1) سافر الرئيس إلى القاهرة أمس. سافر (مسند) الرئيس (مسند إليه) إلى القاهرة أمس.

(2) الرئيس سافر إلى القاهرة أمس.الرئيس (مسند إليه) سافر (مسند) إلى القاهرة أمس.

فالمثال الأول جواب لسؤال: من سافر إلى القاهرة أمس؟

والمثال الثاني جواب لسؤال: أي رئيس سافر إلى القاهرة أمس؟

وتشتمل بنية النحو – كما يقترحها النحو الوظيفي- على مستويات تمثيلية ثلاث:

(1) مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية: وهي المنفذ، المتقبل، المستقبل – المستفيد، الأداة، المكان، الزمان.

(2) مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية: وهما وظيفتان: الفاعل، والمفعول به.

(3) مستوى لتمثيل الوظائف التحويلية: كوظيفة المبتدأ، ووظيفة المحور.

وخلاصة القول في هذا المبحث:

إن التعابير الإلزامية ليست قوانين يفرضها المتكلم أو المتحدث على المخاطب أو السامع، وليست هذه التعابير هي العصا التي تسلط على المتلقي، ولكن هناك معايير أخرى يجب أن تؤخذ بالاعتبار، منها: - المعنى المطلوب إيصاله للمتلقي، وظروف المتلقي نفسه، والبيئة زماناً ومكاناً، والوسيلة المناسبة لإيصال تلك الرسالة الحاملة للمعنى، ومناسبة اللفظ للمعنى المطلوب، ... وغيرها من المعايير التي تتحكّم في إيصال المعنى بالصورة المطلوبة.

المبحث الثاني: التراكيب المتاحة في النحو العربي واللسانيات الحديثة:-

إن ما يميز اللغة العربية على غيرها من اللغات هي أنها لغة مرنة، فيها مساحة واسعة للتعبير، بدليل أن من التعبيرات ما قد تخرج على طريقة التأليف، لكن النحويين- كما ذكرت- يؤولون هذا الخروج، ويتمثل هذا الخروج – على سبيل المثال- في النداء و التعجب، فنحن نقول: يا رجلُ، والنحوي يؤول ذلك: أدعو رجلاً. ونقول: ما أَعْذَبَ الهَوَاءُ، !! والنحوي يؤول ذلك بـ: (شيءٌ جعل الهواء عذباً!!).

من أمثلة الدلالات في التراكيب المتاحة الدلالات الاحتمالية في الجملة العربية ؛ فالجملة العربية تأتي الدلالة فيها قطعية، وقطعية يستوعبها المعنى، بل يفرض قطعيتها - وهذا ليس موضوعنا هنا – وتأتي الجملة بدلالات احتمالية[7] ومن ذلك قولنا:

(اشتريتُ قدحَ ماءٍ)، فالجملة التعبير فيها احتمالي لأنها تحتمل أنك اشتريت ماء مقدار قدح، وتحتمل أنك اشتريت القدح: أي الإناء، بينما لو قلنا:

(اشتريت قدحاً ماءً) فدلالتها تحتمل فقط: اشتريت ماءً مقدار قدح.

ونقول: (الذي يدخل الدار له جائزة)، فهذه الجملة تحمل دلالات احتمالية لأنها تحتمل أنك تعني بـ (الذي يدخل الدار) شخصاً معروفاً، وأن الجائزة ليست مترتبة على دخول الدار بل هو مستحقها قبل ذلك ؛ كما تحتمل أن يكون الاسم الموصول مشبهاً بالشرط، فالجائزة مترتبة على دخول الدار، فكل من يدخلها يستحق الجائزة. بينما لو قلنا: (الذي يدخل الدار فله جائزة) فالجملة شرطية والجائزة مترتبة على دخول الدار.

ومن ذلك قولنا: (اعبد ربك خوفاً وطمعاً) فالمنصوب في هذه الجملة يحتمل الحالية والمفعول لأجله والمفعول المطلق، بينما لو قلنا: (اعبد ربك خائفاً وطامعاً) فالمنصوب يحمل الحالية فقط.

وكذلك قولنا: (أنا ضاربُ زيدٍ) يحتمل من الأزمنة الماضي والحال والاستقبال، بينما (أنا ضاربٌ زيداً) فالجملة دلالتها فقط على الحال أو الاستقبال.

ومن ذلك قولنا: (لا رجلٌ في الدار) يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة. بينما قولنا: (لا رجلَ في الدار) فهي لنفي الجنس فقط.

ومن ذلك قولنا: (كرم زيدٌ ضيفاً) فهذه الجملة تحتمل أن يكون المقصود الثناء على ضيف زيد بالكرم، كما تحتمل أن يكون زيد كريماً حال كونه ضيفاً، أي: زيد هو الموصوف. بينما لو قلنا: (كرم ضيفُ زيدٍ) فالجملة فيها ثناء على ضيف زيد فقط. ومثل هذه الجملة قولنا: (طاب زيدٌ أباً) تحتمل (أباً) زيد نفسه وتحتمل أبُ زيد.

ومما جاء في القرآن الكريم من تعابير متاحة الاشتراك في دلالة الصيغة[8]، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الزخرف: 26]، فكلمة (براء) تحتمل المصدرية على المبالغة فيكون من الإخبار بالمصدر عن الذات، وتحتمل أنها صفة مشبهة على وزن "فَعَال". وقول الله عز وجل: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴿٦﴾ ﴾[القلم: 6] أهو بأيكم الفتنة أي: الجنون، أم أيكم المفتون أي: المجنون والباء زائدة[9].

ومن التعابير المتاحة ذكر ألفاظ تفضي إلى الاحتمال في المعنى، ومنه قول الله عز وجل:

﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾[البقرة: 273]. أي: لا يسألونهم إلحافاً ولا غير إلحاف[10].

ومن التعابير المتاحة الحذف الذي يؤدي إلى احتمال دلالي وإعرابي ومنه قول الله عز وجل:

﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾ [التوبة: 82]. (يحتمل أن يكون المعنى: فليضحكوا ضحكاً قليلاً وليبكوا بكاءً كثيراً؛ فيكون قوله (قليلاً) و (كثيراً) من المفعول المطلق، ويحتمل أن المعنى فليضحكوا زمناً قليلاً، وليبكوا زمناً كثيراً، فيكون قوله (قليلاً) و (كثيراً) من الظروف)[11].

ومن التعابير المتاحة أن تأتي جملة تحتمل في تأليفها أكثر من معنى ومن ذلك قول الله عز وجل:

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾[الرعد: 2] فهذا يحتمل معنيين[12]: الأول أنه خلقها مرفوعة بلا عمد، وإنكم لترونها كذلك أي: مرفوعة بلا عمد، والآخر: أنه خلقها بعمد غير مرئية، أي: لا ترون تلك العمد. وقد أثبت العلم أن المقصود بذلك العمد هو التجاذب بين قوى هذه الكواكب والنجوم والمجرات.

ومن التعابير المتاحة عبارات تحتمل أكثر من معنى غير أنه قد تبقى الدلالة بالتعليق أو الوقف على موطن ما من العبارة، ومنه قول الله عز وجل: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ

غِشَٰوَةٌ ﴾[البقرة: 7]، فيحتمل أن يكون الختم على القلوب والسمع، وتكون الغشاوة على الأبصار، ويحتمل أن يكون الختم على القلوب، وتكون الأبصار والسمع منتظمة بحكم واحد[13]. فإن وقفت على القلوب تعين المعنى الثاني، وإن وقفت على السمع تعين المعنى الأول وذلك لتعلقه بالختم، وتكون الغشاوة على الأبصار، وهذا المعنى هو الراجح، لأن الغشاوة تكون على الأبصار والختم إنما يكون على القلب والسمع بدليل قول الله عز وجل: ﴿ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً ﴾ [الجاثية: 23].

كما أن الاحتمالية في المعنى تأتي من خلال الاختلاف في إرادة الحقيقة أو المجاز، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾[القلم: 42]، فقد ذهب بعضهم إلى أن هذا التعبير حقيقي وأن الله يكشف عن ساقه يوم القيام، وذهب بعضهم إلى أن هذا التعبير مجاز عن الشدة وأصله أن الرجل (إذا وقع في أمر عظيم) يحتاج إلى معاناة ويجد فيه ويشمر عن ساقه، فاستعيرت الساق في موضع الشدة[14].

كما أن الجملة العربية تحتمل الدلالة الظاهرة والباطنة[15]؛ فالدلالة الأولى الظاهرة هي معروفة لدى الجميع كقولنا (حَضَرَ مُحَمَّدٌ وَغَابَ عَلِيٌّ)، بينما الدلالة الباطنة تتمثل في الكنايات والملاحن والاستعارات والإشارات والتمثيل والتعريض وتأويل الرؤيا والمجاز، وهذا ما تحدث عنه من قبل عبد القاهر الجرجاني ت(471هـ) وأسماه بالمعنى[16]، ومعنى المعنى.

وهذا ما يندرج تحت الدلالات الاحتمالية الإيحائية، ومن ذلك على سبيل المثال: أن تقول (في بيتك فأر) كناية عن الفاسق لأن الرسول صلى الله عليه وسلم وصف الفأرة بالفويسقة. أو تقول: (يلغ في إنائك كلب) تعريضاً بأمر لا يحسن ذكره.

الإعراب[17]:

اللغة العربية لغة معربة اكتسبت الإبانة والإفصاح من الإعراب، فعندما نقول: (ما أحسن خالد) بدون أي علامة إعراب، فإن هذه الجملة تحتمل دلالات متعددة متاحة لا يتضح المعنى فيها إلا بالإعراب، فالإعراب يعطي الجملة الدلالات المتاحة.

فإن قلت: (ما أحسنَ خالدٌ) كنت نافياً.

وإن قلت: (ما أحسنَ خالداً!!) كنت متعجباً.

وإن قلت: (ما أحسنُ خالدٍ؟) كنت مستفهماً.

إن الإعراب يعطي اللغة العربية السعة والحرية في التعبير لا تمتلكها اللغات المبنية، فلو أخذنا هذه الجملة: (أطعم محمد خالداً خبزاً)[18] نستطيع أن نجعلها بصور متعددة كلها واضحة المعنى، وكل جملة لها دلالة خاصة بحسب التقديم والتأخير. وكلها تعابير متاحة يتحكم فيها المعنى.

1. أطعم محمدُ خالداً خبزاً.
2. محمدٌ أطعم خالداً خبزاً.
3. خالداً أطعم محمد خبزاً.
4. خبزاً أطعم محمدٌ خالداً.
5. خالداً خبزاً أطعم محمدٌ.
6. خبزاً خالداً أطعم محمدٌ.
7. خالداً خبزاً محمدٌ أطعم.
8. خبزاً خالداً محمدٌ أطعم.
9. أطعم خالداً محمدٌ خبزاً.
10. أطعم خالداً خبزاً محمدٌ.
11. أطعم خبزاً محمدٌ خالداً.
12. أطعم خبزاً محمدٌ خالداً.
13. أطعم محمدٌ خبزاً خالداً.
14. محمدٌ أطعم خبزاً خالداً.
15. محمدٌ خبزاً أطعم خالداً.
16. محمدٌ خالداً أطعم خبزاً.

هذه ستة عشر جملة، كل جملة تحمل معنىً لا يوجد في الجملة الأخرى.

إن النحو العربي مدرسة بكل ما تعنيه المدرسة من معنى، فاللغة بمادتها المتوالدة[19] وبتجلياتها في الاستعمال، تظل موضوعاً مفتوحاً للوصف والتفسير، وتظل أعمال النحويين في وصفها وتفسيرها مفتوحة للاستنباط والتأصيل، وتظل اجتهادات المحدثين – أيضاً – لها دورها في توجيه البحث اللغوي العربي الحديث، لكنها لا تشكل بديلاً للنحو العربي.

إن اللسانيات الحديثة من بنيوية وتحويلية ووصفية ووظيفية سيطرت عليها أفكار خاصة بها، قد لا تتواءم مع طبيعة اللغة العربية ومنطقها، فلكل لغة خصائصها.

فالبنيويون ينظرون إلى الجملة بأنها صيغة لسانية مستقلة بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها[20]، وعلى الرغم أنهم أعطوا الشكل أهمية أقاموا عليه حد الجملة، إلا أنهم رجعوا عند تحديد عناصر الجملة إلى مفهوم الإسناد، فهم يتمسكون بالدلالة، وإن أسقطوها ظاهراً، ويختلف البنيويون عن اللغويين السابقين في افتراضهم أنه إذا استخدم المتكلمون الأصوليون بنية معية بشكل مطرد تصبح هذه البنية هي البنية الصحيحة.

بينما التحويليون يعدون الجمل على نحو خاص بين تمثيل صوتي يمثل المنطوق، وبين ضرب معين من البنى المجردة يسمى البنى العميقة، فهم يفرقون بين الكفاية والأداء، ويقصد بالكفاية قدرة ابن اللغة على فهم تراكيب لغته وقواعدها، وقدرته على أن يركب ويفهم عدداً غير محدود من

الجمل، وأن يدرك مع العلم صوابية التراكيب أو عدم صوابيتها، بينما الأداء هو الإنجاز الفعلي لفظاً وكتابةً، فهم ينطلقون من قناعة بأن لكل لغة قواعد وقوانين تحكمها تسمى قواعد التوليد والتحويل لاستخراج جميع الجمل النحوية لتلك اللغة دون الجمل غير النحوية، ولتحويل الجمل من شكل إلى شكل آخر. فعندهم ما يسمى بالجمل النواة وتعني: الجمل الأصولية وهي البنية العميقة، ثم تأتي الجمل الأخرى وتشكل البنية السطحية، ولهذا أصبح المعنى عند التحويليين التوليديين يمثل ضرورة حتمية.

وعلى هذا فالجملة العميقة - في أنظارهم- عملية إنجاز وإنشاء من ناحية، ونتيجة لما يحدث من تفاعل بين البنيتين السطحية والعميقة، بعيداً عما يكتنف الجملة من أبعاد خاصة كانت محط أنظار الوظيفيين الذين أولوا جل عنايتهم لوظائف المكونات في النحو الوظيفي عن طريق ثلاث بنيات هي: الحملية والوظيفية والمكونية.

والحقيقة أن هذه الأفكار للجملة متأثرة بالأفكار الحديثة التي تبنوها، بينما الوصفيون قاموا بدراسة اللغة ووصفها مستبعدين التعليل والتقدير في تحليل الظاهرة اللغوية، فالنحو هنا شكلي صوري، يستبعد الأفكار الفلسفية والمنطقية ومبدأ العلة والعامل والتقدير.

فهو تحليل شكلي من ناحية، وسياقي من ناحية أخرى؛ يصف الجملة وصفاً موضوعياً، ويطرح المعنى والعوامل النفسية والاجتماعية جانباً.

مع العلم أن حديث سيبويه ت(180هـ) عن المسند والمسند إليه يدل على أن هذين الركنين يمثلان نموذجاً تركيبياً نقيس عليه جملاً لا حصر لها - وهذا هو التركيب المتاح – الذي يعطينا دلالات مختلفة بحسب المعنى الذي نريد.

أما المنهج الوصفي الوظيفي فيمثله نموذج الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها[21]، موضوع الكتاب الأول هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التغيير المختلفة، وركز على سياق الحال الذي أسماه المقام. وقد حلل المستوى النحوي مستنيراً بفكرة عبد القاهر الجرجاني ت(471هـ) الخاصة بالعلاقات السياقية.

وأما المنهج التحويلي التوليدي اللغوي انطلق من أن النحو وسيلة لتوليد الجمل الصحيحة في لغة معينة، وأن للجملة بنية عميقة وبنية سطحية، وأن النحو وسيلة لتوليد الجمل التي تتوالد معها المعاني، ومن هنا أصبح المعنى داخل النحو التوليدي ضرورة حتمية يربط الصورة الخارجية للجملة بالمعنى مع الإيمان بوجود قواعد وقوانين تحكم كل لغة[22] تسمى قواعد التوليد

والتحويل لتحويل الجمل من شكل إلى شكل آخر.

وأما التداولية فهي اتجاه في الدراسات اللسانية[23]، يعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب يتناول كل المعطيات اللغوية والخطابية ومدلولات السياق، وتتمثل في الآتي:

- معتقدات المتكلم ومقاصده وشخصيته وثقافته، وكل من يشارك في الحديث اللغوي.
- البيئة زماناً ومكاناً وكل الظروف الاجتماعية.
- المعرفة المشتركة بين المتخاطبين وأثر النص الكلامي فيها.

وتأتي التراكيب هنا أنماطاً لغوية متعددة عدل فيها عن الأصل لتمثيل خيارات متعددة، وهذا ما يعرف في اللغة بنظام التقاليب داخل الكلمة أو الجملة، وقد تحدث الخليل بن أحمد الفراهيدي ت (175هـ) عن التقاليد داخل الكلمة، وهو تغيير مواقع أحرف اللفظ أو ترتيبها حتى يأخذ كل منها مواقع الأحرف المشتركة معه في تكوين اللفظ، ومن خلال ذلك استطاع أن يعرف المستعمل من العربية والمهمل وجعله معياراً في وضعه لمعجم العين[24]، أو التقاليب داخل الكلمة؛ وهذا ما يعرف عنه في اللغة بالتقديم والتأخير، إذ تختلف دلالات الكلمة عند التقديم والتأخير في حروفها كما تختلف دلالات الجملة عند التقديم والتأخير في كلماتها.

فلو رجعنا إلى الأمثلة السابقة:

- دخلَ محمدٌ القاعةَ. محمدٌ دخلَ القاعةَ. القاعةَ دخلَها محمدٌ. القاعةَ محمدٌ دخلَها. إلى غيرها من تقديم وتأخير، فعندما نقول: دَخَلَ مُحَمَّدٌ القَاعَةَ الحديث حول دخول محمد القاعة من عدمه، فالمعنى: أنه دخل محمد القاعة، وهذا هو الأصل في تركيب الجملة. بينما قولنا: محمد دخل القاعة، أن الذي دخل القاعة هو محمد وليس غيره، والجملة: القاعة دخل محمد تعني تحديد المكان، وأنه خاص بالقاعة ولم نقصد مكاناً آخر، بينما قولنا: القاعة محمد دخل، فهي تعني تحديد المفعول به أولاً ثم الفاعل ثانياً ثم الفعل ثالثاً، وأن المكان تحديد القاعة وليس غيرها، وأن الفاعل هو محمد وليس غيره، لتؤكد أن محمداً دون غيره من الأشخاص هو الذي دخل القاعة، وعلى الرغم من وجود العديد من وحدات اللغة المتغيرة إلا أن هذه الوحدات لا تتغير بشكل مماثل بل يتم ذلك بدرجات متفاوتة[25].

إن هذه التراكيب العدولية في النحو العربي تقوم على قاعدة تنص على أن (لكل مقام مقال) يراعي فيها المتكلم الآتي:

المقام أولاً، ثم المخاطب بالدرجة الأولى، ثم اللفظ المناسب، ثم المكان والزمان المناسبين كذلك، وهذا ما يمثل البيئة، ثم الظروف الاجتماعية والنفسية للمخاطب.

ولعلنا إذا رجعنا إلى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين(26)، نجد أن - النحويين في معظم هذه القضايا- إن لم يكن كلها- لم يراعوا المقام في مسألة التحويرات الإعرابية وتوجيه الظاهرة وتحليلها، فالإعمال، والإلغاء محكومان بالمقام(27)، ومقاصد المتكلم، واحتياجات المخاطب الدلالية، فعندما نقول: ضاحكاً جاء محمد، فالعدول في تقديم الحال يفيد أن محمداً ليس من عادته الضحك، وأن الضحك هنا جاء على غير المعتاد في صفات محمد، فجاء التعبير على غير المعتاد، بمعنى أنه استعمل التعبير المتاح للموقف المتاح!!!، وتتضح نسبية التعبير المتاح بالرجوع إلى الأصل والموازنة بين التعبيرين من ناحية، والمعنى من ناحية ثانية، والمقام من ناحية ثالثة، وهذا ما يكشف لنا طريقة تناول آيات المتشابه في طريقة كشف الزمخشري ت(538هـ) للجوانب الإعجازية في كتابه الكشاف بطريقة (الفنقلة) تناول الزمخشري لآيات المتشابه، أو الآيات التي فيها جوانب إعجازية.

بل إن الزمخشري قدم تحليلاً كشف فيه عن العلاقات الداخلية في النص والسياق الخارجي(28)، وكثيراً ما كان يتوصل إلى معنى التراكيب باعتبار البعد الخارجي؛ من خلال أسباب النزول، أو تفسير مأثور، أو عادات وتقاليد، أو قرائن أخرى.

وخلاصة القول في هذا المبحث: إن التعابير المتاحة في النحو العربي واللسانيات الحديثة، تأتي بمساحة واسعة في التعبير، وتفتح الباب على مصراعيه أمام الباحثين للاستفادة من هذه المساحة الواسعة في اختيار اللفظ المناسب للمعنى المطلوب؛ والتحكم في التقديم والتأخير بحسب ظروف المعنى الذي نريد الوصول إليه.

المبحث الثالث: هل ما دون التراكيب الإلزامية والمتاحة في النحو العربي واللسانيات الحديثة يعد فضلات؟

تحدثت في المبحث الأول عن الجملة العربية وما تحتويه من عمد أساسية في اللغة العربية واللسانيات الحديثة، وفي المبحث الثاني عن التراكيب المتاحة في النحو العربي واللسانيات الحديثة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل ما دون التراكيب الإلزامية والمتاحة في النحو العربي واللسانيات الحديثة يعد فضلات؟

والحقيقة أنه ليس المقصود بالفضلة عند النحويين أنها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى(29)،

كما أنه ليس المقصود بها أنها يجوز حذفها متى ما شئنا! فإن الفضلة قد يتوقف عليها معنى الكلام، وذلك نحو قول الله عز وجل: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الأنبياء: 16]، فإنه لا يمكن أن نستغني عن كلمة (لاعبين)، وكقول الله عز وجل: ﴿ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء: 37]، فإنه لا يمكن أن نستغني عن كلمة: (مرحاً)، لأن المعنى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بهاتين الكلمتين.

فالحذف لا يكون في العمدة ولا في الفضلة إلا بالقرائن، فإن العمدة تحذف جوازاً ووجوباً كالفضلة، وذلك كحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً، وحذف فاعل المفعول المطلق جوازاً ووجوباً، وحذف عامل الإغراء والتحذير جوازاً ووجوباً، وهذه عُمَد كلها، ويحذف المفعول به والحال وغيرهما من الفضلات. فليس معنى الفضلة –إذن– هو إمكان الاستغناء عنها متى شئنا، وإنما المقصود بالفضلة أنه يمكن أن يتألف الكلام بدونها بخلاف العمدة، فإنه ليس من الممكن أن يتألف كلام بدونها، إذ كل كلام لا بد أن يكون فيه عمدة مذكورة أو مقدرة بخلاف الفضلة فإنه يمكن أن يتألف الكلام بدونها، فهي عنصر تكميلي للمعنى الأساسي لا للبنية الأساسية.(30)

إن اللغة العربية لغة إعجازية، ربانية الاختيار، لغة تبحث عن المعنى ومعنى المعنى، يأتي المعنى ومعنى المعنى من خلال العمد، وقد يأتي المعنى ومعنى المعنى من خلال الفضلات، ولتوضيح هذه الفكرة نتناول هذه الآيات لتوضيح دلالات العمد من ناحية، ودلالات الفضلات من ناحية أخرى، مستأنسين بالمعنى ومعنى المعنى.

يقول الله عز وجل: ﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٨﴾ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴿٩﴾ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٥﴾ ﴾ [القلم: 8- 15].

هذه الآيات تدرجت في المعنى من العام إلى الخاص ثم تدرجت بعد ذلك من الأدنى إلى الأعلى في دلالات الألفاظ على المعاني، فبدأت بالمعنى الأخف وطأة ثم بالأشد وطأة إلى أن وصلت إلى أعلى درجات المعاني بأعلى درجات الألفاظ. فبدأت الآيات بالعام ﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ثم انتقلت إلى التخصيص: (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ)، وهو الوليد بن المغيرة، والحلاف: الذي يحلف بالحق وبالباطل. إذن فهو كذاب. وما دام كذاباً فهو مهين.

يقول الدكتور فاضل السامرائي(31): فبدأ بالهماز وهو الذي يعيب الناس وهذا لا يفتقر إلى مش

ولا حركة، ثم انتقل إلى مرتبة أبعد في الإيذاء وهو المشي بالنميمة، ثم انتقل إلى مرتبة أبعد في الإيذاء، وهو أن يمنع الخير عن الآخرين، وهذه مرتبة أبعد في الإيذاء مما تقدمها. ثم انتقل إلى مرتبة أخرى أبعد مما قبلها وهو الاعتداء، فإن منع الخير قد لا يصحبه الاعتداء، أما العدوان فهو مرتبة أشد في الإيذاء. ثم ختمها بقوله: (أَثِيمٍ)، وهو وصف جامع لأنواع الشرور، فهي مرتبة أخرى أشد إيذاءً.

يقول الزمخشري[32]: (الحَلَّاف): كثير الحلف بالحق وبالباطل، وكفى بهم مزجرة لمن اعتاد الحلف.

(مَّهِينٍ): من المهانة وهي القلة والحقارة، أراد الكذاب لأنه حقير عند الناس، وهو الوضيع لإكثاره من القبائح.

(هَمَّازٍ): عياب طعان. يلوي شدقيه في أقفية الناس.

(مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ): نقال للحديث من قوم إلى قوم على وجه السعاية والإفساد بينهم.

(مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ): يقصد به العموم عموم الخير، وقد يقصد به بخيل.والخير المال. أو مناع أهله الخير وهو الإسلام وهو الوليد بن المغيرة المخزومي.

(مُعْتَدٍ): مجاوز في الظلم حده. (أَثِيمٍ): كثير الآثام. (عُتُلٍّ): غليظ جاف، من عتله: إذا قاده بعنف غلظة، والعتل: شديد الخصومة بالباطل.

وبعد هذا العد لهذه المثالب والنقائص، تأتي كلمة (زَنِيمٍ). والزنيم: دعي. أي أن الوليد كان دعياً في قريش – وهو ليس منهم – وهذه هي قاصمة الظهر بالنسبة للوليد أنه منسوب إلى قبيلة وليس منها، فالزنمة هي الهنة من جلد الماعز تقطع فتخلى معلقة في حلقه، لأنها زيادة معلقة بغير أهلة.

فالملاحظ أن هذه الأوصاف تدرجت في المعاني من الأدنى حتى وصلت إلى أعلى المستويات فتوجت بكلمة (زَنِيمٍ). وهذا يعني أن الألفاظ سواء أكانت عمداً أو فضلات، كلها أدت دلالاتها الخاصة في مكانها الخاص لتكتمل الصورة ويكتمل المعنى.

ولنقف هنا حول كلمة الأمين - وهي فضلة من الفضلات - في سورة (التين)، إذ يقول الله عز وجل: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴿١﴾ وَطُورِ سِينِينَ ﴿٢﴾ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴿٣﴾ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [التين: 1- 4].

يقول الدكتور فاضل السامرائي[33]: وصف الله هذا البلد بصفة (ٱلْأَمِينِ) وهي صفة اختيرت هنا اختياراً مقصوداً لا يسدُّ مسدَّها وصف آخر. فالأمين وصف يحتمل أن يكون من الأمانة، كما يحتمل أن يكون من الأمن. وكلا المعنيين مراد. فمن حيث الأمانة وصف بالأمين لأنه مكان أداء الأمانة وهي الرسالة. والأمانة ينبغي أن تؤدى في مكان أمين فالرسالة أمانة نزل بها الروح الأمين – وهو جبريل- وأداها إلى الصادق الأمين - وهو محمد- ، في البلد الأمين – وهو مكة- .

فانظر كيف اختير الوصف هاهنا أحسن اختيار وأنسبه.

فالأمانة حملها رسول موصوف بالأمانة، فأداها إلى شخص موصوف بالأمانة، في بلد موصوف بالأمانة.

وأما من حيث الأمن فهو البلد الآمن من قبل الإسلام وبعده، دعا له سيدنا إبراهيم - عليه السلام- بالأمن قبل أن يكون بلداً، وبعد أن صار بلداً، فقال: أولاً ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا ﴾ [البقرة: 126]، وقال فيما بعد: ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾[إبراهيم: 135]. فهو مدعو له بالأمن من أبي الأنبياء. وقد استجاب الله سبحانه هذه الدعوة فقال الله تعالى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾[آل عمران: 97]، وقال: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾[البقرة: 125].

فالأمين على وزن (فعيل) للمبالغة في معنى الآمن، ويحتمل أن يكون (الأمين) فعيلاً بمعنى مفعول، مثل جريح بمعنى مجروح، وأسير بمعنى مأسور، أي: المأمون.

وقد تقول: ولم اختار لفظ (الأمين) على (الآمن) الذي تردد في مواطن كثيرة من القرآن الكريم؟

منها قول الله عز وجل: ﴿ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ [القصص: 57].

والجواب أنه باختياره لفظ (الأمين) جمع معنى الأمن والأمانة، وجمع معنى اسم الفاعل واسم المفعول، وجمع الحقيقة والمجاز، فهو أمين وآمن ومأمون، وهذه المعاني كلها واردة مطلوبة.

ومن هنا أستطيع أن أقول:

لم يكن ما توصل إليه الدرس النحوي والمنطقي[34] من تعيين عنصري الجملة أو العبارة كافياً لبيان العلاقة التي تربط بين طرفي الإسناد، وتحديد طبيعة الكلام، ولهذا سعت المدارس اللسانية الحديثة إلى التعمق في تحليل الجملة - مع اختلافها في الوسائل- ، ومنهم على سبيل المثال الوظيفيون الذين تناولوا ثلاث عناصر في الجملة:

1. المسند.

2. المسند إليه.

3. أنماط اللواحق، أي التكملة، مثل النعت والعطف والإضافة والظرف، .... وغيرها.

والحقيقة أن التعبيرين الإلزامي والمتاح إذا أردنا أن نحكم بإلزامية هذا التعبير هنا، وباستعمال التعبير الآخر المتاح هناك، لا بد من مراعاة الآتي[35]:

1. أن يراعى ما بين المتكلم والسامع من تواصل إخباري، فالمتكلم يرفع وينصب ويجر ويحذف ويستبدل كلمة بأخرى، أو بناء ببناء، أو حركة بأخرى رغبة في إيصال المعنى، والقول نفسه بالنسبة للسامع بحيث يكون على بينة مما يتلقاه أو يسمعه من هذا المتكلم.
2. أن تراعى الظروف المختلفة التي يمكن أن تكون ذا أثر في الشاهد، فالظروف الاجتماعية والنفسية، ... وغيرها. والقول نفسه بالنسبة إلى ما في المجتمع من أعراف وعادات وتقاليد ومعتقدات لأن المتكلم والسامع لا بد أن يخضع كل منهما لسلطان هذه المسألة.
3. أن المتكلم يمتلك عملية النطق التي يستطيع من خلالها أن يؤثر في السامع، وعليه فإن الرفع والنصب والجر، واستبدال حركة بأخرى، أو كلمة بكلمة أخرى، أو حذف كلمة، أو تقديمها، أو تأخيرها، أو غير ذلك من مسائل تخضع لسلطان تلك المعاني، والأفكار التي يريد أن ينبه السامع إليها. وليس بمستبعد أن يلجأ المتكلم لتحقيق ما مر إلى أن ينزاح لسانه عن المألوف الشائع استعمالاً -وهو التعبير الإلزامي- لجذب الانتباه إلى مواضع التعبير المتاح والمقصود لكي يوصل ما يريد.
4. إن الغاية القصوى، والهدف الرئيس من الألفاظ التي يتفوه بها المتكلم هو إيصال المعنى المراد إلى السامع، ولذلك يسلك المتكلم المسلك اللغوي ذا الأثر في السامع، والذي يصل إلى المقصود.
5. إن الشواهد العربية التي بنى عليها النحويون قواعدهم النحوية المختلفة – في كثير من الأحيان – أكثر من رواية – وهي كثيرة- ، والقول نفسه في القراءات القرآنية من حيث الاختيار على الرغم من أن القراءة القرآنية سنة متبعة.
6. إن النحويين قد يلجئون إلى بعض التعابير في الشاهد الذي لا يخضع لسلطان أصلهم النحوي، أو الصرفي، كما في المثل العربي: (مكرهٌ أخوك لا بطلٌ) الذي صيروه: (مكره أخاك لا بطل).

7. إن في بعض الشواهد أكثر من لغة، وهي مسألة تنبئ عن أنه لا بد من أن يراعي المتكلم أو القائل، أو المتلقي في الإعراب والتحليل.
8. ألا ينظر إلى الشاهد النحوي مستقلاً عن النص، والقول نفسه في الفقرة، لأن النص وحدة موضوعية كاملة متكاملة على وفق ما فيه من روابط مختلفة، وعلاقات تنبئ عن هذا التماسك.

ولا شك في أن كل ما يعد من باب الشاهد النحوي أو الصرفي يدور في فلك الجملة، أو الشاهد الشعري بنيت عليه القاعدة النحوية أو الصرفية في التراث النحوي، أو الصرفي، وما زلنا ندور في فلكه – في الغالب- ونتقيد بقيوده على الرغم من أن الشاهد هو جزء من نص ولا بد من دراسة النص كاملاً.

الخاتمة:

إن موضوعي التعبير الإلزامي والمتاح وما يشملان في طياتهما من فضلات ولواحق بين النحو العربي واللسانيات الحديثة موضوع يوجهه المعنى ويتحكم فيه، وينطلق هذا التناول من خلال الظروف المحيطة بالنحو العربي واللسانيات الحديثة من ناحية، وخصائص كل لغة من ناحية أخرى، وتأثير العوامل الداخلية والخارجية في النص المتناول، وبحسب إمكانية كل لغة وقدرتها على التعامل مع هذا النص مع أن موضوع التأثير والتأثر بين النحو العربي واللسانيات الحديثة مسألة مفتوحة، ومشروعة، وغير مفروضة في الوقت نفسه؛ لكن تترك هذه القضية بحسب الحاجة، وبحسب الظروف، ... وقد توصل هذا البحث المتواضع إلى عدد من النتائج، منها:

1. التركيب الإلزامي في الجملة العربية مبني على قاعدة أساسية مركبة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهما عمدة الكلام.
2. التركيب المتاح هو مساحة تعبيرية عن المعنى، ولا يعني هذا خروجه على القاعدة النحوية.
3. يتحكم المعنى في التعبيرين الإلزامي والمتاح كما يتحكم في الفضلة.
4. لا تعني الفضلة في الجملة العربية أنه يجوز الاستغناء عنها متى ما شئنا بل قد يتمحور المعنى حولها بل يكون مرتكزاً عليها.

5. إن اللسانيات الحديثة على اختلاف مناهجها من بنيوية ووصفية وتحويلية، وغيرها سيطرت عليها أفكار ونظريات هي خاصة بها، قد لا تتواءم مع طبيعة اللغة العربية ومنطقها. ولكن لا يمنع الاستفادة منها إن أمكن.
6. إن الجملة العربية عند علمائنا القدامى تحمل جانباً تفسيرياً بمعنى آخر ربما مارسوا مثل هذه النظريات دون أن يصرحوا، وبما يتناسب مع طبيعة اللغة.
7. لكل لغة خصائصها وأسرارها، ولهذا إذا أردنا الوصول إلى وصف العربية يحقق الأصالة والمعاصرة يجب أن تنطلق من خلال المشترك بين مقولات القديم ومعطيات الحديث.

هوامش الدراسة:

(1) ينظر معاني النحو: 1/14- 17، وينظر دراسات في اللسانيات الحديثة: 2/58- 59.

(2) دراسات في اللسانيات الحديثة: 2/23.

(3) ينظر دراسات في اللسانيات الحديثة: 2/24- 28.

(4) ينظر محاضرات في علم اللغة الحديث: 159- 166، وينظر دراسات في اللسانيات الحديثة: 2/138- 152.

(5) ينظر: محاضرات في علم اللغة الحديث: 161- 164.

(6) ينظر: محاضرات في علم اللغة الحديث: 177- 180.

(7) ينظر معاني النحو: 1/17- 20، والجملة العربية والمعنى: 11- 26.

(8) ينظر الجملة العربية والمعنى: 13

(9) الكشاف: 3/256، والبحر المحيط: 8/309، وينظر الجملة العربية والمعنى: 13.

(10) معاني القرآن: 1/181، وينظر الجملة العربية والمعنى: 15.

(11) الجملة العربية والمعنى: 17.

(12) معاني القرآن: 2/57، وينظر الجملة العربية والمعنى: 19.

(13) ينظر البرهان: 2/197، والجملة العربية والمعنى: 19.

(14) البرهان: 2/84، وينظر الجملة العربية والمعنى: 18.

(15) ينظر الجملة العربية والمعنى: 20- 26.

(16) ينظر دلائل الإعجاز: 52

(17) ينظر الجملة العربية والمعنى: 27- 52.

(18) ينظر: الجملة العربية والمعنى: 49.

(19) ينظر دراسات في اللسانيات العربية: 2/58.

(20) ينظر دراسات في اللسانيات العربية: 2/60- 61.

(21) اللغة العربية مبناها ومعناها: 10، وينظر دراسات في اللسانيات العربية: 2/75.

(22) ينظر محاضرات في علم اللغة الحديث: 162- 163.

(23) ينظر دراسات في اللسانيات العربية: 2/119- 120.

(24) ينظر البحث والمكتبة: 146، وكتاب العين: 1/8.

(25) ينظر: نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي: 295.

(26) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تناول أبو البركات الأنباري ت(577هـ) مائة وواحد وعشرين مسألة خلافية بين النحويين البصريين والكوفيين.

(27) ينظر: دراسات في اللسانيات الحديثة: 126/2

(28) ينظر دراسات في اللسانيات الحديثة: 136/2- 138.

(29) ينظر معاني النحو: 14/1- 15.

(30) دراسات في اللسانيات العربية: 23/2.

(31) ينظر التعبير القرآني: 56.

(32) ينظر الكشاف: 591/4- 593، والبحر المحيط: 303/8- 305.

(33) ينظر التعبير القرآني: 339- 341.

(34) ينظر مبادئ اللسانيات: 240- 246.

(35) ينظر القطع نحوياً والمعنى: 6- 8.

المراجع:

1. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين- كمال الدين أبو البركات- عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ت(577هـ)- شرح محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية- صيدا – بيروت- (1407هـ - 1987م).
2. البرهان في علوم القرآن- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت(794هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعرفة- بيروت- لبنان- الطبعة الثانية.
3. البحث والمكتبة -- الدكتور نوري حمودي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضامن – دار الكتب للطباعة والنشر – بغداد- 1988م.
4. التعبير القرآني- د. فاضل السامرائي- دار عمار- الطبعة الرابعة- (1427هـ - 2006م).
5. تفسير البحر المحيط- محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ت(745هـ)- دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون- دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان- الطبعة الأولى- (1413هـ - 1993م).
6. الجملة العربية والمعنى- د.فاضل صالح السامرائي- دار الفكر- عمان – الأردن- الطبعة الأولى- (1428هـ - 2007م).

7. دراسات في اللسانيات العربية- الدكتور عبد الحميد السيد- دار الحامد للنشر والتوزيع- الأردن- عمان- الطبعة الأولى- (1424هـ - 2004م).

8. دلائل الإعجاز – عبد القاهر الجرجاني ت(471هـ)- تعليق محمود محمود شاكر- الناشر مكتبة الخانجي- القاهرة – الطبعة الثالثة- (1410هـ - 1989م).

9. كتاب العين- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت(175هـ) – تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي– دار الرشيد للنشر– الجمهورية العراقية - 1980م.

10. القطع نحوياً والمعنى- د. عبد الفتاح الحموز- دار عمار – الطبعة الأولى- (1429هـ - 2009م).

11. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت(538هـ).- تحقيق عبد الرزاق المهدي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان- الطبعة الثانية (1421هـ - 2001م).

12. اللغة العربية معناها ومبناها- الدكتور تمام حسان- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- الطبعة الثانية (1979م).

13. مبادئ اللسانيات- د. أحمد محمد قدور- دار الفكر – دمشق- الطبعة الأولى- (1416هـ- 1996م).

14. محاضرات في علم اللغة الحديث- د. أحمد مختار عمر- عالم الكتب- الطبعة الأولى- 1995م.

15. معاني القرآن- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت(207هـ) – تحقيق ومراجعة/ محمد علي النجار- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الثانية- 1980م.

16. معاني النحو – الدكتور فاضل السامرائي- ساعدت جامعة بغداد على نشره- 1986- 1987م.

17. نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي- تيريس موو – وكريستين كارلنغ- ترجمة الدكتور حامد حسين الحجاج- مراجعة الدكتور سلمان داود الواسطي- دار الشئون الثقافية العامة- بغداد- 1993م.